



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل في ٢٠١٥/١١/٢٣
تجسد حعلان

قرار
وزير التجارة والصناعة
رقم ٢ - لسنة ٢٠١٥

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن اللائحة التنفيذية
لقانون سجل المستوردين؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار لائحة القواعد
المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير وتعديلاته؛
وبناء على مذكرة قطاعي التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية .

قرار
(المادة الاولى)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٥ من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون
الاستيراد والتصدير الصادر بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ المشار
إليه، نصها الآتي :

" ولا يجوز للمشروعات التصرف في المستلزمات المستوردة في غير
الغرض المستوردة من أجله الا بموافقة من الوزير المختص بالتجارة الخارجية
بناء على طلب من المشروع المستورد متضمناً مبررات الطلب التي تقرها الجهة
المشرفة على النشاط " .

(المادة الثانية)

يلتشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والصناعة

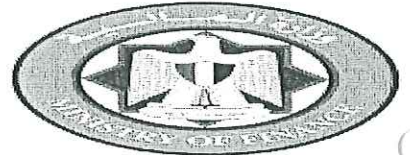
م / طارق قابيل



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات

الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية

الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة البحوث الفنية ودعم القطاعات



منشور استيراد رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥ ة

~~~~~

إشارة إلي :-

❖ أحكام الفصل الثالث من القرار الوزاري رقم ٢٠٠٥/٧٧٠ بشأن لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير وتعديلاته .

يراعي إتباع ما يلي

\* يطبق كتاب السيد المهندس/ وزير التجارة والصناعة رقم ٩٠٢ / ٢٠١٥ بإضافة فقرة جديدة الي المادة (١٥) من لائحة القواعد المنفذة  
لأحكام قانون الاستيراد والتصدير

للملم به ومساهمة تنفيذه بكل دقة

رئيس الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية

﴿ محمود محمد عيسى ﴾

مدير عام الإدارة العامة  
للسياسات والإجراءات الجمركية

١٢ / ٤ / ٢٠١٥  
٣

الإسكندرية في : ٢١ صَفَر ١٤٣٧ هـ  
الموافق : ٣ ديسمبر ٢٠١٥

السيد الأستاذ